



المؤتمر حقق نجاحات وإنجازات ملموسة

ملخص تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة العامة

استعرض التقرير الذي قدمه الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام إلى اللجنة العامة للمؤتمر العام السابع مجمل الإنجازات والأنشطة التي تحققت بين دورتي الانعقاد في مختلف المجالات وعلى المستوى التنفيذي للبرامج السياسية والانتخابية للمؤتمر.. وتعيد «الميثاق» نشر ملخص التقرير:



اللجنة العامة عقدت (٤٥) اجتماعاً بين دورتي المؤتمر العام السابع

بسم الله الرحمن الرحيم
لقد حقق المؤتمر الشعبي العام خلال فترتي الانعقاد للمؤتمر العام السابع جملة من النجاحات والإنجازات الهامة في مختلف المجالات التنموية في سياق تنفيذ البرامج السياسية والانتخابية للمؤتمر الشعبي العام وذلك بفضل نهجنا وحرصنا على تحسين الأداء وتحسين الإجراءات والبرامج الهادفة إلى تحسين الأداء وتحسين النمو الاقتصادي وتحسين البنية العامة للدولة ومواصلة الإصلاحات الوطنية بجوانبها وإبعادها المختلفة وتبني سياسات وأهداف خطط التنمية.

إن هذه النجاحات ما كان لها أن تتحقق بهذا القدر الكبير لولا توافر الإرادة السياسية الكاملة والدعم والانسداد المتواصل والرعاية المؤبقة والمتابعة الحثيثة من قبل القيادة السياسية والتنظيمية ممثلة بفضامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح- حفظه الله- وعلى امتداد كافة توكيلات ومخيمات المؤتمر الشعبي العام بالإضافة إلى تضامن الجهود وتكامل القدرات والإمكانات وإيمان الجدية والصدق والروح المسؤولة الوطنية لدى المؤتمر وحكومتها.

لقد شكّل الدور القيادي النشط لقيادات المؤتمر على مستوى كافة التوكيلات القيادية بدءاً باللجنة العامة والبرلمانية واللجان الانتخابية والبرلمانية العامة وموروا قيادة فروع المحافظات والمديريات والوحدات - معتمداً على النجاحات التي تحققت على أرض الواقع - والتنظيمية من أجل إنجاحات البرنامج الانتخابي للحزب في هذه المحافظات والانتخابات الفرعية في المديريات والوحدات والتي أفضت بنتائجها ووصفائها إلى مؤتمرنا هذا شكلت حالة مثقفة في الحياة التنظيمية الداخلية للمؤتمر.

قائمة الأعيان والوفاء
تتضمن هذه الدورة أهمية خاصة من حيث تزامن انعقادها مع دورتي السابع والعشرين من أبريل يوم الديمقراطية اليمنية والذي يمثل نقلة نوعية في حياتنا السياسية كما أن انعقاد هذه الدورة في شهر مايو يجسد لنا الإنجاز الأروع في المسيرة الوطنية وهو تحقيق أمل وحلم شعبنا في إعادة تحقيق وحدتنا المباركة واستعادة بنياننا الواسع بقيادتنا الفذة وإيماننا بقدرة الشعب اليمني والمخلص، وذلك في الثاني والعشرين من مايو المجيد شهر الوحدة اليمنية المباركة والرابعة رسوخ الجبال والتي كانت لحظة فاصلة حكيمة جسدت الإرادة الوطنية التاريخية الكبرى التي تطلت تراود اليمنيين في فترات تاريخهم الطويلة التي كرسها الحكم الإنمائي والساكن في الأمانة والصدق.

متفقد مؤتمرنا هذا في ظل عقبات وتولمة والقائمة من حولنا قد أثلقت بظلالها على المجتمع وفي متخيرات كانت وما زالت القيادة السياسية وحكومة المؤتمر الشعبي العام وعلى رأسها في التفاعل المتكامل مع مجتمعنا وأوضاعه الرؤى والبرامج والخطط الكفيلة بتجاوزها وهي تحديات فرضها الوضع الدولي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

وقد دخلت الفترة الماضية مرحلة من التمسك بالسياسة والتنظيمية والإعلامية والفكرية والثقافية والاقتصادية، قامت بها التوكيلات القيادية والقاعدية مؤتمرنا الشعبي العام على الصعيد الداخلي والخارجي في ظل رعاية فخرناستكم وبعد ما جسدتنا على الصعيد التنظيمي والشريعي والتنفيذي تجسيدا لبرنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام وبرنامج فضامة الأخ الرئيس الجمهورية الذي جاز به ثقة الشعب، فضلاً عن مسار الخطط والانتخابات الوطنية التنموية، وذلك من خلال جهود حكومة المؤتمر في التنسيق والتكامل مع جهود وتحقيق الأهداف المنشودة والمتضافرة مع جهود المؤتمرين وسائر أبناء الشعب اليمني.

النشاط التنظيمي لجميع توكيلات المؤتمر القيادية والقاعدية
خلال فترة ما بين دورتي الانعقاد عقدت اللجنة العامة دورتها الأولى في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥م، ودورتها الانتخابية الثانية في ٢٥-٣١ أغسطس ٢٠٠٧م، ودورتها الانتخابية الثالثة في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨م، والتخيرات القرارات الانتخابية اللازمة وفقاً لقرارات وتوصيات توصيات المؤتمر العام السابع المنعقد في مدينة عدن بالسلطة في ١٥-١٧ ديسمبر ٢٠٠٦م واستشرعية قرارات المؤتمر العام السابع في دورته الانتخابية المنعقدة في ٢١-٢٤ يونيو ٢٠٠٦م في العاصمة صنعاء، والذي وفقه أمام اختيار مرشح المؤتمر العام للانتخابات الرئاسية سيدي محمد ٢٠٠٦م، حيث أقر الجمهور ترشيح الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام مرشحاً للمؤتمر في الانتخابات الرئاسية.

وكانت اللجنة العامة قد عقدت ٤٥ اجتماعاً بين دورتي المؤتمر العام السابع أقرت خلالها توصيات الخطط السنوية لنشاط المؤتمر والموازنة السنوية له واتخذت القرارات والتعيينات في نطاق الأمانة العامة كما اتخذت القرارات في مجال تنشيط فروع المؤتمر بامانة العاصمة والمحافظات وبرامج النزول الميداني لأعضاء اللجنة العامة والأمانة العامة إلى فروع المؤتمر بامانة العاصمة والمحافظات والجساعات والوحدات والمديريات وإقرار برامج بورات اللجان الدائمة المحلية في الفروع وإقرار السياسات العامة للعمل التنظيمي والسياسي والإعلامي والجماعي.

نشاط الأمانة العامة خلال الفترة ما بين دورتي الانعقاد
عقدت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاتها الدورية وأقرت الخطط والبرامج التنفيذية للقطاعات والوحدات وفروع المؤتمر بامانة العاصمة والمحافظات والجماعات وأقرت الموازنة السنوية لها، وعملت على تفعيل النشاط التنظيمي والتحضير والإعداد للاجتماعات الدورية للجان الدائمة المحلية ووقفت الأمانة العامة أمام المعالجات الاقتصادية والإصلاحات السياسية والإدارية وتقييم الجهود التنموية المنوطة وعملت من أجل الحد من ارتفاع الأسعار والاستغلال غير المشروع لحاجة المواطنين.

ولما يتعلّق بالنشاط الجماهيري عمل المؤتمر الشعبي العام على رعاية ودعم المنظمات الجماهيرية، المتمثلة بالائتلافات والقطاعات المهنية ومنظمات المجتمع المدني وشجع كافة الشرائح وفئات المجتمع عامة على الانتماء إليه وممارسة حقوقهم وواجباتهم المهنية لفسهم وساهم المؤتمر في تعزيز وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية وفي بناء المجتمع المدني الحديث وحرص المؤتمر على توثيق علاقته ببيئاتها وحضوره الفاعل في مكوناتها على أسس منهجية تستخدم المجالات التي تمثلها هذه الكيانات المهنية والإبداعية، وسعى للحفاظ على وحدة

الكيان النقابي الواحد للهيئة الواحدة وتعزيز وتطوير الآراء المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني مع مراعاة توجهات القيادة السياسية للمؤتمر في إشراك المراهق وتعزيز دورها في مختلف الهياكل والتوكيلات لتلك المنظمات كل ذلك أثر إيجابياً في هذه المنظمات وبعث بنشاطها خطوات نحو تحقيق أهدافها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يشكل الشباب النسبة الأكبر في عدد السكان وبهم يعد المجتمع اليمني قتيلاً وتحمل هذه الشريحة المهمة الأحمال وأفاق المستقبل الزخية، ذلك أن الشباب هم أداة التنمية وغايتها وتاريخهم في المجتمع ومناشط الحياة المختلفة كبير وقابل.

لقد شهدت مقاطع النظر في ظل رعاية كريمة من فضامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح إيماناً منه بأن الشباب يمثلون عماد الأمة وبعدهم تميزهم وبهم تبني الأمم أنماطها وبعزائمهم ترتقي الشعوب إلى أوج العلاء فهم نصف الحاضر وكل المستقبل.

وبعمل المؤتمر الشعبي العام على وضع الدراسات والبحوث المرجعية والإستراتيجية حول بؤر النجاحات والشباب وبناء قاعدتهم المادية والروحية والجسمانية والعقلية وتكوينهم المعرفي والتعلمي وإشراكهم في المسئوليات الوطنية وفضل الدور الذي لعبه الوطن حضاراً ومستقبلاً، وتقييم حاجاتهم والوقوف أمامها وتحقيق أحلامهم وطموحاتهم.

ويعد مشروع إسكان الشباب الذي تبناه فضامة الأخ الرئيس الجاري تنفيذه في معظم محافظات الجمهورية إنجازاً عموماً يضاف إلى إنجازات التنمية الاقتصادية الهادفة إلى تحسين وضع الشباب اليمني لتلبية احتياجاتهم في مختلف المجالات، وذلك في ظل طاقاتهم الإبداعية الفاعلة على المساهمة في صنع مستقبل سريخ ليلتنا.

لقد عمل المؤتمر على توسيع قاعدة الأنشطة السياسية كماً ونوعاً وأمانة المؤتمرات والتنظيمية والقيادات الشبابية وإقامة مشاريع إنتاجية شبابية زراعية وصناعية وخدمية وتجارية، وسكنية، وتوظيف الشباب للشرايع الشبابية الصغيرة بشروط ميسرة وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية الجديدة والواجبة للشباب والشباب والعمل على تنسيق وتكامل جهود الهيئات والقطاعات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني ورفع ادائها لتنمية الشباب.

النشاط السياسي والعلاقات الخارجية:
تابع المؤتمر الشعبي العام التطورات السياسية والتغيرات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ونشاطها من انعكاساتها وتطوراتها ومسؤولية الحفاظ على أمنها واستقرارها وحماية المصالح الوطنية والحفاظ على تماسك التورة والوحدة والديمقراطية وحماية الأمن الوطني الاجتماعي.

وعلى صعيد التطورات السياسية الوطنية وفي ظل القيادة الحكيمة لخادمنا (علي عبدالله صالح) عمل المؤتمر الشعبي العام على تعزيز البناء المؤسسي للدولة، وتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية، ومن ذلك إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ولجنة مستقلة عليا لمكافحة الفساد والمزايمة، وعمل على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية والتعددية الحزبية وحيريات الصحافة والتعبير عن الرأي والانفتاح على المجتمع المدني بكافة مكوناته ومنظماته، وعمل على تعزيز تقاليد التجربة الديمقراطية وجعل المشاركة الفعالة للشعب منجسدة محلياً من خلال تجربة السلطة المحلية، التي توجت بانتخاب محافظي المحافظات على طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات لتستكمل تلك حلقات المشاركة الشعبية في التنمية والبناء وتعزز بذلك المنظومة الديمقراطية في بلادنا.

لقد حققت الانتخابات الرئاسية ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦م إضافة نوعية في تجربة البناء السياسي من خلال إجراءاتها وحرية التنافس بين مرشحيها والشفافية الإعلامية المصاحبة لها والحملات الدعائية والمهرجانات الانتخابية واعتبرت سابقة ديمقراطية على مستوى المنطقة العربية شهدت بزواياها المنظمات المحلية العربية والعالمية المعنية بالديمقراطية وهي الانتخابات التي جسد الشعب فيها ولاه لحامي الركن وقائد المسيرة فضامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام، وكان فوزه باغلبية ساحقة في أصوات الناخبين مؤشراً على شعبيته وقربه من المواطن وتقييمه به.

الحوارات السياسية مع الأحزاب
انطلق المؤتمر الشعبي العام مبادرته المتتالية لتفعيل الحوار الوطني والسياسي تحقيقاً للمصلحة العليا للبلاد، واحتضن المؤتمر حوارات جادة للوصول إلى تفاهات تعزيز جبهة العمل الوطني الديمقراطي، وكان من نتائج ذلك التوقيع مع أحزاب اللقاء المشترك على اتفاق المبادئ في يونيو ٢٠٠٦م، وهو الاتفاق الذي حيا مشاركة فاعلة في الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر ٢٠٠٦م وحدد ضوابط وإجراءات الانتخابات.

واستمر الحوار فيما بعد الانتخابات الرئاسية من أجل تطوير العملية الديمقراطية وتكامل التوقيع مع أحزاب اللقاء المشترك على وثيقة قضائية وضوابط وضمانات الحوار في يوليو ٢٠٠٧م، وظل المؤتمر ملتزماً بكل الاتفاقيات السابقة ومتمسكاً بما تم الاتفاق عليه من قضائياً وإجراءات

